الأمم المتحدة

A/69/216

الجمعية العامة

Distr.: General
31 July 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون

البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والترابط: الثقافة والتنمية المستدامة

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام طيه تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن الثقافة والتنمية المستدامة.

* A/69/150.

020914 020914 14-58569 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الثقافة والتنمية المستدامة

تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

موجز

أُعد هذا التقرير بالتشاور مع جميع الجهات المعنية ذات الصلة، وهو يصف التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٦٨. واستجابة لطلب الجمعية العامة في القرار ٢٢٣/٦٨، وجِّه طلب لتقديم المساهمات إلى جميع الدول الأعضاء وإلى ١٥ مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في مجال الثقافة والتنمية. ويشير التقرير إلى الموقف الذي أعرب عنه ائتلاف يضم أكثر من ٦٠٠ منظمة غير حكومية، قام بجمع ٧٠٠ ١ توقيع على هذا الموقف من نحو ١٢٠ بلدا. وبناء على طلب الجمعية العامة، يتضمن هذا التقرير أيضا خيارات لنهج موحد تتبعه الأمم المتحدة فيما يتصل بالثقافة والتنمية المستدامة.

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير بناء على قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٦٨ المعنون ”الثقافة والتنمية المستدامة“، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والستين تقريرا مرحليا عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك خيارات لنهج موحد تتبعه الأمم المتحدة فيما يتصل بالثقافة والتنمية المستدامة. ومراعاة لهذا الهدف، بُعِث برسالة إلى جميع الدول الأعضاء، ووجه نداء على نطاق واسع إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة طلبا لتقديم جميع المعلومات ذات الصلة.

٢ – ويعرض التقرير المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار على الصعيدين القطري والعالمي بالاستناد إلى الردود المتلقاة من الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الخيارات الواضحة المستقاة من تلك المساهمات بشأن نهج موحد تتبعه الأمم المتحدة فيما يتصل بدور الثقافة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للجميع والاستدامة البيئية.

ثانيا – دور الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة

٣ – إن التطور الذي طرأ على مفهوم التنمية بحيث اتخذ شكل نموذج متعدد الجوانب أفضى إلى توسيع نطاق هذا النموذج ومهد الطريق أمام الاعتراف بدور الثقافة. ورغم أن موضوع الثقافة لم يدرج في الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠، فإن ما قدم من أدلة على الصعيد القطري وما أبدي من اعتراف على الصعيد العالمي قد سلط الضوء على دور الثقافة ومدى إسهامها في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة.

٤ – وقد أقرت الجمعية العامة بالحاجة إلى تحسين دمج الثقافة في استراتيجيات التنمية المستدامة في قرارين متتاليين في عام ٢٠١٠ (١٦٦/٦٥) وعام ٢٠١١ (٢٠٨/٦٦). وجاء في الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٣ الصادر عن الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ”الثقافة عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة؛ وأنها تمثل مصدراً للهوية والابتكار والإبداع بالنسبة للفرد والمجتمع؛ وأنها عامل هام في بناء الإدماج الاجتماعي، والقضاء على الفقر، وتوفير شروط النمو الاقتصادي، وتولي البلدان زمام عمليات التنمية“ (E/HLS/2013/1).

٥ – وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أطلقت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير الاقتصاد الخلاق: الطبعة الخاصة

لعام ٢٠١٣، الذي يوفر دليلا إضافيا على إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة. ومن ثم فإن التقرير يستند إلى بيانات رئيسية، مثل الدراسة التي قام بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والتي سلطت الضوء على حقيقة أن التجارة العالمية في السلع والخدمات الإبداعية قد حققت رقما قياسيا قدره ٦٢٤ بليون دولار في عام ٢٠١١، أي أكثر من ضعف الرقم المحقق في عام ٢٠٠٢، في حين أن النمو في صادرات السلع الإبداعية من البلدان النامية بلغ في المتوسط ١٢ في المائة سنويا خلال الفترة نفسها. وعلاوة على ذلك، يعرض التقرير فكرة تقول إن الاقتصاد الإبداعي يتجاوز نطاق الاقتصاد التقليدي ويتبنى نموذجا جديدا في التنمية يشمل البعدين الاجتماعي والثقافي.

٦ - إن البرامج المشتركة المعنية بالثقافة والتنمية، التي اكتملت في عام ٢٠١٣، والتي مولها الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[(١)]، وشارك فيها ١٥ كيانا تابعا للأمم المتحدة، وبلغ عدد المستفيدين منها مباشرة ١,٥ مليون شخص، وفرت دليلا ملموسا على إسهام الثقافة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧ - وقد اعترفت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٣/٦٨ بإسهام الثقافة، كعامل مساعد وقوة دافعة على السواء، في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

٨ - وتمشيا مع هذا الاتجاه العالمي، قررت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إجراء حوار شامل بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال إطلاق المرحلة الثانية من المشاورات العالمية بشأن ستة مواضيع، كان من بينها موضوع ''الثقافة والتنمية''. وقد نُظمت مشاورات وطنية بشأن هذا الموضوع في كل من إكوادور والبوسنة والهرسك وصربيا ومالي والمغرب، وأطلق حوار على الصعيد العالمي، بما في ذلك منتدى على الإنترنت لتبادل الآراء رافقته دعوة دولية لتقديم البحوث، بحيث يستفاد من كل ذلك في إعداد التقرير التجميعي الشامل للأمين العام المقرر صدوره بنهاية عام ٢٠١٤. وواصل فريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالثقافة والتنمية، والذي أنشئ عام ٢٠١٢، تقديم الدعم في إجراء تقييم شامل لتأثير الثقافة على التنمية المستدامة وفي تقديم المعلومات اللازمة للفعاليات والعمليات الكبرى، مثل المشاورات بشأن ما بعد عام ٢٠١٥.

(١) نفذت هذه البرامج في إثيوبيا وإكوادور وألبانيا وأوروغواي والبوسنة والهرسك وتركيا والسنغال والصين وكمبوديا وكوستاريكا ومصر والمغرب وموريتانيا وموزامبيق وناميبيا ونيكاراغوا وهندوراس وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٩ - وعلى النحو المطلوب في القرار ٢٢٣/٦٨، عقد رئيس الجمعية العامة، بالشراكة مع اليونسكو، مناقشة مواضيعية خاصة حول ”دور الثقافة والتنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“ وذلك في مقر الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠١٤. وقام ١٨ وزيرا حكوميا وممثلون رفيعو المستوى لدول أعضاء[٢]، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، والاتحاد الأوروبي، فضلا عن نائب الأمين العام للأمم المتحدة، والمدير العام لليونسكو، والأمين العام لمنظمة السياحة العالمية، ورئيس المؤتمر العام لليونسكو، ورئيسة المجلس التنفيذي لليونسكو، بتسليط الضوء على الأهمية الكبرى لإدماج الثقافة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد استكمل هذا الجزء بحلقة نقاش شارك فيها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وممثلون رفيعو المستوى من البنك الدولي، ومنظمة الفرانكوفونية الدولية، والمجتمع المدني، فضلا عن المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بالحقوق الثقافية، التي سلطت الضوء على قوة تأثير الثقافة في القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والإدارة البيئية المستدامة، وجعل المدن أكثر ملائمة للعيش فيها وأكثر جاذبية.

١٠ - وفي أيار/مايو ٢٠١٤، قامت الحملة العالمية للإعلان بشأن إدراج الثقافة في أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ (#culture2015goal)، وهو ائتلاف يضم أكثر من ٦٠٠ منظمة غير حكومية تعمل في ميدان الثقافة، بنشر إعلان بشأن الحاجة إلى إدراج أهداف ومؤشرات واضحة بشأن دور الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد جمعت توقيعات على هذا الإعلان من ١ ٧٠٠ جهة تنتمي إلى نحو ١٢٠ بلدا، والإعلان يدعو إلى وضع الثقافة في صميم التغيير الحقيقي ويسلط الضوء على إسهام الثقافة في القضاء على الفقر، والتعليم، والمدن والمستوطنات البشرية المستدامة، والمجتمعات المسالمة غير العنيفة، والمساواة، والنظم الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي، والنمو الاقتصادي.

ثالثا - التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٢٣/٦٨

١١ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٣/٦٨ المتعلق بالثقافة والتنمية المستدامة، جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية إلى زيادة ما تبذله من

(٢) الأرجنتين، ألبانيا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، البوسنة والهرسك، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، تركيا، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، جمهورية كوريا، الدانمرك، الرأس الأخضر، سلوفاكيا، صربيا، فرنسا، فييت نام ، قطر، كندا، كوبا، كوت ديفوار، مالي، المغرب، موريتانيا، هايتي، اليونان.

جهود لتنفيذ تدابير محددة من أجل النهوض بدور الثقافة. وفي الفرع التالي، يتناول التقرير تنفيذ فقرات القرار ذات الصلة.

ألف – تعزيز التنوع الثقافي من خلال التعليم ووسائط الإعلام

١٢ – أصبح دور الثقافة يُراعى بشكل متزايد في وضع الاستراتيجيات والبرامج التعليمية. فقد قامت إكوادور، في إطار قانونها بشأن التعليم المتعدد الثقافات (٢٠١١)، باستحداث برامج تعليمية ابتكارية، بما في ذلك تدريس المعارف التقليدية في الدراسات العليا والتعليم الثنائي اللغة في مجتمعات الشعوب الأصلية من أجل إعدادها بشكل أفضل للحياة في مجتمع متعدد الثقافات. وأدرجت جمهورية تنزانيا المتحدة البعد الثقافي في مناهج التعليم الابتدائي والثانوي من أجل التوعية بالقيم الثقافية المحلية، وفي بلغاريا وتوغو وسلوفاكيا والدانمرك وهنغاريا، اعتُبرت الثقافة ذات أولوية في الاستراتيجيات الثقافية الموضوعة مؤخرا. وفي الفلبين، قام مشروع ”مدارس للتقاليد الحية“، وهو مبادرة تعليمية غير رسمية لصالح المجموعات العرقية اللغوية في البلد، البالغ عددها ١١٠ مجموعات، تتصدى لضياع التقاليد الثقافية، بتقديم المساعدة للمجتمعات المحلية في إيجاد مصادر لكسب الرزق وزيادة التفاهم المتبادل. وعززت ألمانيا وفرنسا واليابان فهم ماهية التنوع الثقافي من خلال برامج ”تسخير التعليم لتحقيق التنمية المستدامة“.

١٣ – ويجري إيلاء المزيد من الاهتمام لتعزيز القدرة على الإبداع من خلال التعليم. ففي غانا، على سبيل المثال، تعزز استراتيجية التعليم الوطنية القدرة على الإبداع بهدف إعداد الشباب لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الحالية. ويعد تعزيز الانفتاح على الحلول الجيدة، وإلهام الخيال، وتعزيز التأهب لمواجهة الظروف غير المتوقعة من جملة السمات المميزة للنظام التعليمي؛ وتعمل الكونغو مع المؤسسات التعليمية على زيادة قدرات الأفراد العاملين في القطاع الثقافي؛ وتعتبر فرنسا الفنون والتوعية الثقافية من أولويات التعليم النظامي والتعليم غير الرسمي حيث أنهما تكفلان تحسين مشاركة الفرد في الحياة الاجتماعية والمدنية.

١٤ – وتم دعم الثقافة والفنون من أجل توسيع نطاق حرية التعبير. وترى الدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا والنرويج جميعها أن دور الثقافة، ولا سيما في مجال الفنون، يمكن أن يشكل عاملا قويا نحو التغيير، وتنظر إلى الثقافة، في حد ذاتها، كجزء من المجتمع المدني المتكامل، مما يمكِّن من تعزيز التعددية والانفتاح واحترام حقوق الإنسان. والفنانون والمبدعون ثقافيا، فضلا عن المؤسسات الثقافية، كجهات حاضنة لأشكال التعبير الفني، يتلقون الدعم بهدف تشجيعهم على أداء دورهم في تعزيز حرية التعبير والمجتمعات الديمقراطية.

باء – إدماج الثقافة في سياسات واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية

١٥ – على الرغم من أنه كان ينظر لفترة طويلة من الزمن إلى الفقر من حيث بعده الاقتصادي، إلا أنه أصبح من المسلم به الآن أن قياس الفقر لا ينبغي أن يقتصر على الحرمان المادي فحسب، بل أيضا أن يشمل عدم المشاركة في صنع القرار أو القيود المفروضة على الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية. والمساهمات الواردة في هذا التقرير تبرز أنه يمكن للثقافة أن تتصدى لبعدي الفقر كليهما، أي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، وقد أدمجت الدول الأعضاء الثقافة في سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية، الاجتماعية منها والاقتصادية، على جميع المستويات.

١٦ – وعلى الصعيد الإقليمي، يعتبر غنى الثقافة الأفريقية وإسهامها في التنوع الثقافي العالمي من بين الأولويات الأربع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أولت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الاهتمام بصفة خاصة للثقافة من خلال اعتماد ''إعلان هافانا'' و''الإعلان الخاص بشأن الثقافة بوصفها عاملا معززا للتنمية البشرية''، وكلاهما يعترفان بأنه لا بد من إدماج الثقافة في جميع الجوانب ذات الصلة لعمليات تخطيط التنمية الوطنية. أما مجلس الاتحاد الأوروبي، تحت الرئاسة القبرصية، فقد سلط الضوء على الطابع الشامل للثقافة وعلى ضرورة تعميمها في جميع القطاعات. وفي سياق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٢، تمت الدعوة إلى اعتبار الثقافة والتنوع الثقافي عاملين رئيسيين مساهمين في التنمية المستدامة. ودعت إكوادور إلى ضرورة إدماج الثقافة في جميع السياسات الإنمائية لكونها تمثل عاملا أساسيا في ضمان حياة جيدة.

١٧ – وعلى الصعيد الوطني، اعترفت كينيا في دستورها لعام ٢٠١٠ اعترافا كاملا بالتنوع الثقافي للبلد والدور الهام الذي يؤديه هذا التنوع في الوحدة الوطنية، بما في ذلك تعزيز التنوع اللغوي، والحق في التمتع بالثقافة، وضرورة دعم الدولة لتعزيز أشكال التعبير الثقافي. وضمن إطار دستورها الجديد، تعمل كينيا على ضمان أن تكون الثقافة في صلب سياساتها الإنمائية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وقد وضعت توغو استراتيجية ثقافية، واستراتيجية السنوات العشر من أجل النهوض بالثقافة، وهما تسلطان الضوء على الثقافة بوصفها عنصرا شاملا في مجال التنمية. كما أنها أدمجت الثقافة في استراتيجيتها الوطنية للنمو المعجل والنهوض بالعمالة، معتبرة الثقافة إحدى الركائز اللازمة لتنمية البلد. وبطريقة مماثلة، قامت كل من إكوادور، وبلغاريا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تترانيا المتحدة، وفرنسا، وكندا

(حكومة مقاطعة كيبيك)، والكونغو، وهنغاريا، بإدماج الثقافة في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية بالاستناد على وجه التحديد إلى الروابط القائمة بين الثقافة والتنمية المستدامة.

١٨ - وعلى نحو متزايد، أصبحت الثقافة تعتبر جزءا من استراتيجيات المساعدة الإنمائية. فالمؤسسة السويدية للمعونة الدولية تشدد على الحاجة إلى مجتمعات دينامية تعددية، وتؤكد أن قطاع الثقافة — بما في ذلك المؤسسات الثقافية — يشكل عاملا هاما في عملية التغيير من أجل تحقيق الديمقراطية وحرية التعبير. وهي تشير إلى أهمية وجود تشريعات وطنية تفضي إلى النجاح في الحفاظ على التنوع الثقافي وحرية التعبير والإبداع الثقافي. أما الاستراتيجية الدانمركية ''الحق في الفنون والثقافة''، التي تستند إلى استراتيجيتها الخاصة بالتعاون الإنمائي ''الحق في حياة أفضل''، فتهدف إلى مكافحة الفقر، وتعزيز الديمقراطية، وبناء السلام عن طريق تعزيز الإعمال العالمي للحق في التمتع بالثقافة وحرية التعبير. وتدعم سياسة التعاون الثقافي الفرنسية التنوع الثقافي والتنمية المستدامة من خلال بناء القدرات وأشكال التبادل، بما في ذلك من خلال تعزيز القدرات والسياسات الإدارية، والنهوض بأشكال التعبير الثقافي، وتطوير مشاريع الأعمال المتوسطة الحجم والصغيرة والمتناهية الصغر، واستخدام التكنولوجيا، ونقل المهارات. وقد أدرجت ألمانيا العوامل الاجتماعية الثقافية في الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية، وقد زادت حكومات أندورا وموناكو والنرويج من مستوى أنشطة التعاون الدولي التي تضطلع بها في مجال الثقافة.

١٩ - وقد تزايد عدد الدول الأعضاء التي تقوم بجمع البيانات عن قطاع الثقافة، ولا سيما توغو وجورجيا وكينيا. وكثيرا ما كان يقف في وجه دمج الثقافة في السياسات صعوبة وضع مؤشرات شاملة لقياس آثارها المباشرة وغير المباشرة. وقد شرعت البرتغال في سلسلة من الدراسات من أجل تحديد الإسهامات المحددة للثقافة فيما يتعلق بقدرة اقتصادها على المنافسة ووصوله إلى الأسواق العالمية، والتدريب والعمالة، والتنمية الإقليمية والتماسك الاجتماعي، فضلا عن تحديد الأدوات والاستثمارات المالية الأنسب لها. أما مجلس الاتحاد الأوروبي، فإلى جانب تشجيعه على وضع سياسات تستند إلى الأدلة، وتعزيز الروابط بين الثقافة والاقتصاد والتعليم والبحث والابتكار، فإنه مهتم بإجراء الإحصاءات الثقافية. وهذا يشمل شبكة النظام الإحصائي الأوروبي المعنية بالمشروع الثقافي، العاملة في إطار المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والتي تهدف إلى تحسين المعلومات الإحصائية بشأن إسهام الثقافة من خلال إجراء تعديلات على النظم الإحصائية الوطنية. وتشجع جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدول على تقاسم وتبادل المنهجيات التي تمكن من إجراء تحليل كمي ونوعي للتأثير الحقيقي للثقافة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢٠ - وضمن إطار تنفيذ اتفاقية عام ٢٠٠٥ بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، قامت اليونسكو بوضع مؤشرات بشأن دور الثقافة في تحقيق التنمية باعتبارها أداة تستخدم في مجالي الدعوة والسياسة العامة من أجل تقييم الدور المتعدد الأبعاد للثقافة في العمليات الإنمائية بالاستناد إلى الحقائق والأرقام، وتوجيه السياسات العامة، وتعزيز إدماج الثقافة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. والهدف من مجموعة المؤشرات هذه هو جمع بيانات جديدة وبناء القدرات على الصعيد الوطني من أجل تعزيز النظم الإحصائية ونظم المعلومات الوطنية في مجال الثقافة والتنمية، وتوجيه السياسات الثقافية لصالح تحقيق التنمية، إلى جانب إثراء أول قاعدة بيانات عالمية معنية بدور الثقافة في تحقيق التنمية. وبحلول أوائل عام ٢٠١٤، توفرت حقائق وأرقام جديدة في ١١ بلدا من جميع المناطق.

جيم - تمكين المرأة والرجل من التمتع على قدم المساواة بالحياة الثقافية والمشاركة والمساهمة فيها

٢١ - وضعت سياسات محددة الأهداف لضمان تمتع المرأة والرجل على قدم المساواة بالحياة والثقافية والمشاركة والمساهمة فيها. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على كفالة أن تؤخذ التغييرات في الديناميات الاجتماعية والسلوكية في الحسبان على نحو متزايد لدى وضع النُهُج الثقافية الرامية إلى تحقيق التنمية. وتعتبر مشاركة الرجل أساسية في التمكين من تحقيق التغيير، وتعزيز المساواة وحقوق الإنسان، ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس، وتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية. كما تسعى البرامج أيضا إلى إشراك الرجال والفتيان في المسائل ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، وتمت تعبئة القادة الدينيين من أجل الدعوة إلى تحسين معالجة مسألة العنف الموجه ضد النساء والفتيات. وتقرير اليونسكو لعام ٢٠١٤ بشأن المساواة بين الجنسين والتراث والقدرة على الإبداع، ينظر في الصلة القائمة بين المساواة بين الجنسين وإمكانية الوصول إلى التراث والإبداع والمساهمة والمشاركة فيهما، إلى جانب جمع البحوث والإحصاءات ودراسات الحالات الإفرادية في مجال الثقافة، والتنمية، والمساواة بين الجنسين. وبهدف ضمان المساواة في التمتع بالحياة الثقافية والمشاركة فيها، تقوم توغو وفرنسا بتطبيق نهج متكامل بشأن المساواة بين الجنسين يشمل بذل جهود محددة الهدف في قطاع الثقافة. ويوجه اهتمام خاص إلى إدماج المرأة في المشاريع الثقافية، كإدارة الأفلام السينمائية على سبيل المثال، وقد أدت مبادرات أخرى متنوعة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في القطاع السمعي البصري.

دال – بناء قطاع ثقافي وإبداعي حيوي

٢٢ – تعتبر الثقافة مصدرا قويا للقضاء على الفقر، آخذين في الاعتبار أن الصناعات الثقافية والإبداعية هي من بين أسرع القطاعات الاقتصادية توسعا في البلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء. ووفقا للبنك الدولي، سوف تساعد الثقافة على الحد من النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم إلى ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ووفقا لما جاء في الطبعة الخاصة لعام ٢٠١٣ لتقرير الاقتصاد الخلاق، فإن ما يقرب من ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لإكوادور، و ٥,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبوسنة والهرسك، و ٣,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكولومبيا، و ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكمبوديا وغانا يأتي من الأنشطة الثقافية في القطاعين الخاص والرسمي. وتحتل الصناعات الثقافية والإبداعية (القطاع السمعي-البصري، ووسائط الإعلام الجديدة، والفنون الاستعراضية، والنشر، والفنون البصرية) مركزا حيويا ضمن الاقتصاد الإبداعي إذ تولّد نطاقا واسعا من فرص العمل. ففي الأرجنتين، يعمل نحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص في فرص العمل الإبداعي، وهذا يمثل ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي المغرب، يمثل العمل في قطاع النشر والطباعة نسبة ١,٨ في المائة من إجمالي القوة العاملة، ويعود بدخل يزيد على ٣٧٠ مليون دولار.

٢٣ – ونظرا للأهمية الاستراتيجية للصناعات الثقافية والإبداعية، تم وضع العديد من الاستراتيجيات وبذل العديد من الجهود لتعزيز دورها. فاستراتيجية بوركينا فاسو لتسريع النمو والتنمية المستدامة لعام ٢٠١٥ تعتبر الصناعات الثقافية والإبداعية أولوية رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة والنمو، الأمر الذي أدى إلى إنشاء برنامج خاص للدعم ومديرية معنية بتعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية. وأنشأت البرازيل وبروني دار السلام مراكز للتدريب معنية بالفنون والحرف اليدوية بوصفها قوة دافعة للإدماج الاجتماعي والإنعاش الحضري، وتهيئة فرص العمل. وتركز الصين أيضا بقوة على الثقافة بوصفها ركنا من أركان استراتيجيتها الإنمائية، وتُعتبر الصناعات الإبداعية، على أعلى مستويات السياسية، عنصرا رئيسيا في المرحلة التالية لازدهار الصين. وفي عام ٢٠١٣، ركزت جمهورية كوريا سياستها العامة على الاقتصاد الخلاق والإثراء الثقافي بوصفهما محركي المرحلة التالية من توسعها الاقتصادي، استنادا إلى اعتقادها بأن القدرة على الإبداع ستشكل أساس التنمية والنمو خلال الفترة المتبقية من القرن الحالي.

٢٤ – وتعتبر الصناعات الثقافية والإبداعية سبلا تفضي إلى تنويع وتوسيع نطاق الاقتصادات الوطنية. وتعاني اقتصادات نامية عديدة من تبعيتها لمنتجاتها الأولية، ولقطاع قائم على الموارد،

ولقاعدة تصدير محدودة، مما يجعلها عرضة للمخاطر. ولمعالجة هذه المسألة، تهدف غانا إلى تنويع اقتصادها وتوسيع نطاقه من خلال تنمية الحرف والمنتجات التقليدية التي قد تمكنها من إنشاء سوق متخصصة ومن تهيئة فرص للعمل، وهي تأمل أيضا في تنمية سوق لسلعها الثقافية على مستوى القارة. وفي موريشيوس، تركز الاستراتيجية الوطنية أيضا على القدرة على الإبداع لتحقيق النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد. وتدعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) إنشاء قطاع للصناعة الإبداعية يتسم بالدينامية بهدف توليد فرص العمل من خلال الاعتراف بدور الثقافة في التنمية الصناعية، والابتكار، ومباشرة الأعمال الحرة التي تستغل الفرص المتاحة. وتشكل تنمية الأصول الإبداعية قطاعا ناشئا في البلدان النامية، وتروج اليونيدو لوضع إطار للسياسة العامة بشأن الصناعات الإبداعية من أجل بناء قدرات أصحاب المشاريع ومقدمي الخدمات في مجال الأعمال. وتقدم المنظمة العالمية للملكية الفكرية المساعدة للقطاع الإبداعي من خلال تطبيق أداة منهجية توفر البيانات عن الفوائد التي تعود على المجتمع من حقوق التأليف والنشر. واستنادا إلى تحليلات أجريت في ٤٢ بلدا، بلغت مساهمة القطاع الإبداعي في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط ٥,١٨ في المائة، وقد ولّد هذا القطاع فرصا للعمل بلغت نسبتها ٥,٣٥ في المائة، مما يؤكد الدور الذي يضطلع به هذا القطاع بوصفه قوة دافعة هامة في تهيئة فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي.

٢٥ - ونظرا لكون قطاع الثقافة من أكثر القطاعات الاقتصادية مرونة، هناك قناعة متزايدة بأن الاستثمار في الثقافة يعتبر أمرا أساسيا لكفالة حيوية الاقتصاد. وتسلط الطبعة الخاصة لعام ٢٠١٣ لتقرير الاقتصاد الخلاق الضوء على أن الافتقار إلى الهياكل الأساسية يؤثر تأثيرا سلبيا على توسع نطاق الصناعات الإبداعية. والاستثمار في الثقافة لا يزال يعتبر ضرورة أساسية، وهذا ما يجري في كثير من الأحيان إهماله في أوقات الانكماش الاقتصادي. ومع ذلك، أدركت بلدان عديدة أن قطاع الثقافة، في أوقات الصعوبات الاقتصادية، ينطوي على إمكانات هائلة. ومن هذا المنطلق، تضمنت خطة العمل الاقتصادية لكندا استثمارات ذات صلة بالثقافة، وزيادة في التمويل المخصص للثقافة والفنون، لأن الحكومة تعتقد أن ذلك أمر أساسي لاقتصادها ولنوعية حياة مواطنيها.

٢٦ - وفي عصر العولمة الحالي، أصبح الابتكار أمرا رئيسيا في كفالة قدرة الاقتصاد على المنافسة. وقد نظمت منغوليا سلسلة من المنتديات بهدف زيادة القدرة التنافسية للصناعات الثقافية من خلال زيادة كفاءة الإنتاج والابتكار، معوّلة على خصائص ثقافية فريدة. ويمكن العثور كذلك على نهج مماثل يجمع بين التركيز على التقاليد والعلامات التجارية الوطنية وزيادة جودة وإنتاجية القطاع الإبداعي في دول أعضاء أخرى، منها إكوادور، وبلغاريا، وجورجيا،

والكويت، وموريشيوس، وجمهورية تترانيا المتحدة. وتعمل سلوفاكيا على تعزيز الروابط بين قطاع الثقافة والتكنولوجيات الرقمية من أجل كفالة الجدوى الاقتصادية للقطاع. وتقوم كندا بتهيئة بيئة تمكينية تتيح للمبدعين وأصحاب المشاريع الثقافية وضع الأساس لقطاع الثقافة المعاصر بما يجعله قادرا على الإبداع والمنافسة من خلال استكشاف الفرص التي توفرها التكنولوجيات الجديدة على نحو نشط، مع الاستفادة استفادة كاملة من فوائدها، وتوفير فرص حصول السكان على المنتجات الثقافية في ظل احترام حقوق المبدعين.

هاء – الدعم النشط لنشوء الأسواق المحلية للسلع والخدمات الثقافية

٢٧ – هناك دعم متزايد لنشوء الأسواق المحلية للسلع والخدمات الثقافية ولتيسير إمكانية الوصول إليها بالطرق القانونية. وقد استجابت اليونيدو لطلبات مقدمة من إثيوبيا وباكستان وبوتان وبيرو والصين ومصر والمغرب ونيكاراغوا من أجل تعزيز قدراتها في مجال تطوير المنتجات والخدمات الثقافية التقليدية، وهو ما يقتضي توفر القدرة على الإبداع والابتكار، وذلك بهدف زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية. وتقوم بوركينا فاسو بإعداد قوانين لتحسين تنظيم قطاع السلع والخدمات الثقافية، بما في ذلك الصادرات، وقد عززت جمهورية تترانيا المتحدة والدانمرك وفرنسا إمكانية وصول السلع والخدمات الثقافية بالطرق القانونية إلى الأسواق المحلية والدولية. وفي جمهورية تترانيا المتحدة نجم عن هذا زيادة كبيرة في الإنتاج والاستهلاك على حد سواء.

٢٨ – ولا تزال السياحة الثقافية من أقوى قطاعات الاقتصاد الثقافي، فقد زاد عدد المسافرين عن بليون شخص خلال العام الماضي. ووقعت منظمة السياحة العالمية اتفاق تعاون مع اليونسكو تضمن اتفاقا بشأن مشروع طريق الحرير، وهو يهدف إلى زيادة عائدات السياحة المستدامة من خلال التعاون بين ٣١ بلدا يجمع بينها تراث تاريخي مشترك. وفي أندورا، تم وضع مسارات سياحية ثقافية كجزء من جهود مجلس أوروبا الرامية إلى تعزيز المسارات الثقافية العابرة للحدود. ومن بين البلدان الأخرى التي قدمت معلومات عما تبذله من جهود لتعزيز قطاع السياحة الثقافية، لا سيما من خلال المؤسسات الثقافية، نذكر بلغاريا التي سلطت الضوء على دور المتاحف والتراث الثقافي المنقول، بما في ذلك التركيز على ”الشخصيات المنسية“، وجورجيا التي تعزز السياحة الثقافية من خلال تخصيص موارد كبيرة لتنمية المتاحف. وزادت إكوادور من الإمكانات الاقتصادية للسياحة من خلال زيادة بناء القدرات، وإنشاء محال تجارية محلية مخصصة للسياحة، وتشجيع السياحة القائمة على جهود المجتمعات المحلية، ووضع معايير للجودة والتقنية لمقدمي الخدمات السياحة.

واو – الحفاظ على المعارف والممارسات التقليدية لإدارة البيئة

٢٩ – إن المعارف التقليدية والممارسات المحلية لإدارة البيئة ذات أهمية لكفالة الاستدامة البيئية. وقد اعترفت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالدور المركزي الذي تؤديه الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مشددة على أهمية الممارسات الزراعية التقليدية المرتبطة بحق مجتمعات الشعوب الأصلية باستخدام مواردها الخاصة. وركزت الجماعة أيضا على دور الممارسات المحلية في تحقيق الإدارة المتكاملة والحصول على المياه لأغراض الري. وأبرمت كندا اتفاقات لدعم الجهود التي تبذلها جماعات الشعوب الأصلية في مجال إدارة البيئة، وقدمت لها المساعدة في الحفاظ على ثقافاتها وتراثها ولغاتها الأصلية بوصفها العناصر المكونة للمجتمع المعاصر. واعترفت إكوادور واليابان أيضا بالمعارف التقليدية وبنظم إدارة المناطق الطبيعية، وقد نظمت إكوادور مؤخرا ندوة دولية ركزت على الروابط القائمة بين المعارف التقليدية والتنمية، ودور المعارف التقليدية في استدامة الدول ذات الثقافات المتعددة.

٣٠ – إن المعارف التقليدية وأشكال التعبير التقليدية محمية بوصفها ملكية فكرية. وفي عام ٢٠٠٩، قررت المنظمة العالمية للملكية الفكرية أنه ينبغي للجنتها الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية أن تجري مفاوضات بشأن الحماية الفعلية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدية. وواصلت المبادرات الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية والتوعية حماية وتعزيز المعارف التقليدية وأشكال التعبير التقليدية والتراث الثقافي. وقامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية أيضا، من خلال لجنتها المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ولجنتها الدائمة المعنية بحقوق التأليف والنشر وما يتصل بها من حقوق، باستهداف التدابير التشريعية والعملية التي تعزز فرص الوصول إلى الثقافة والمعلومات والمواد التعليمية، على سبيل المثال في بوركينا فاسو والسنغال وكينيا.

٣١ – ويمكن للثقافة أن تعزز من قدرة المجتمعات المحلية على التكيف في مجال الزراعة المستدامة والأمن الغذائي، والتصدي للتحديات الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي، والحد من مخاطر الكوارث. وثمة طائفة واسعة من المخاطر تحدق بالمجتمعات المحلية، وتغير المناخ يزيد من تواترها ومن أثرها على حياة أشد الناس فقرا وأكثرهم ضعفا. ومن أجل زيادة القدرة على التكيف على الصعيد المحلي والتصدي لتزايد الضغوط على الموارد الطبيعية، واصلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) الاستفادة من المعارف التقليدية وإشراك مجتمعات الشعوب الأصلية في تعزيز ممارسات الزراعة المستدامة. وتركز الفاو على النظم البارزة لاستخدام الأراضي الغنية بالتنوع البيولوجي، من أجل مساعدة المجتمعات المحلية على تلبية

احتياجاتها وتطلعاتها في مجال الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وتهدف إلى الحفاظ على سبل كسب الرزق، والتنوع الزراعي وما يرتبط به من أشكال التنوع البيولوجي، والمناظر الطبيعية، ونظم المعارف، والثقافات. وفي سياق مماثل، وضعت الفاو نهجا قائما على احترام الحقوق لمعالجة المنظورات والخبرات الحياتية البيولوجية والثقافية والروحية المعقدة لبعض المجتمعات المحلية.

زاي – تعزيز الوعي العالمي بالروابط القائمة بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي

٣٢ – أعربت غانا عن العلاقة الوثيقة القائمة بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي في النهج الذي تتبعه في استخدام الأساليب التقليدية في حماية الموارد المائية والأراضي الرطبة وأحواض الأنهار. وفي اليابان، تشمل الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي هدفا محددا وهو التشجيع على الاستفادة من المعارف التقليدية المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه استخداما مستداما. وفي عام ٢٠١٣، اعتمدت حكومة مقاطعة كيبيك، بكندا، مبادئ توجيهية بشأن التنوع البيولوجي، وهي تعترف بأهمية المعارف التقليدية والممارسات المحلية. وتشدد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أهمية الممارسات الزراعية التقليدية المرتبطة بالحفاظ على التنوع البيولوجي، بما في ذلك من خلال استعادة زراعة البذور المحلية وإنتاجها. وتشجع فرنسا على اتباع نهج متكامل لحماية نظمها الإيكولوجية من خلال حدائقها الطبيعية الإقليمية، وعلى وجه الخصوص تنشيط الممارسات الزراعية التقليدية.

حاء – حماية وحفظ التراث الثقافي والممتلكات الثقافية: مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وإعادة الممتلكات الثقافية، في سياق الاعتراف بأهمية حقوق الملكية الفكرية

٣٣ – استمرت الاتفاقيات الثقافية الدولية في تقديم المساعدة للدول الأعضاء في حماية وحفظ التراث بجميع أشكاله. ويشكل حفظ التراث الثقافي تحديا في كل مكان، وتختلف الآثار المترتبة عليه من بلد إلى آخر بحسب العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

٣٤ – واتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (١٩٧٢) هي من المعاهدات الدولية التي تحظى بأكبر تأييد على الصعيد العالمي، إذ بلغ عدد الدول الأطراف فيها ١٩١ دولة. واستنادا إلى موضوع الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد الاتفاقية بعنوان ”التراث العالمي والتنمية المستدامة: دور المجتمعات المحلية في إدارة مواقع التراث العالمي التي حددتها اليونسكو“ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اليابان)، واصلت الاتفاقية التشديد على رؤية شاملة إزاء التراث العالمي، وربطه بدور المجتمعات المحلية في إدارته وحمايته، وبمسائل

استدامة النظام الإيكولوجي، والحفاظ على التنوع البيولوجي واللغوي والثقافي. أما توصية اليونسكو بشأن المناطق الحضرية التاريخية، فإنها تدمج العناصر الثقافية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والسياسية في سياسات مبتكرة لحفظ البيئة الحضرية. ومنذ اعتماد تلك التوصية في عام ٢٠١١، طرأ تحسن على حالة الحفاظ على المواقع الحضرية الواردة ضمن قائمة التراث العالمي (وهي الفئة التي تشمل أكبر عدد من المواقع)، ووفرت مبادئ توجيهية محددة من أجل عمليات التسجيل الجديدة المحتملة.

٣٥ - واتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي (٢٠٠٣)، التي صدق عليها ١٦٠ بلدا إلى الآن، قد وضعت استراتيجية لبناء القدرات على الصعيد العالمي من أجل مساعدة الدول الأطراف في تهيئة بيئة مؤسسية وفنية مؤاتية للحفاظ بشكل مستدام على التراث الثقافي غير المادي. وقد استفاد أكثر من ٦٠ بلدا من مشاريع شاملة متعددة السنوات ساعدت هذه البلدان في عملية إدماج التراث الثقافي غير المادي بشكل أفضل في سياساتها الإنمائية. وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية، في مؤتمر تشانغدو الدولي المعني بالتراث الثقافي غير المادي، الذي عقد في الصين في حزيران/يونيه ٢٠١٣، شارك أكثر من ٣٠٠ خبير من نحو ٥٠ بلدا في اعتماد التوصيات التي دعت المجتمع الدولي إلى تجديد التزامه بالركن الأساسي للاتفاقية، ألا وهو أن التراث الثقافي غير المادي يشكل ضمانا لتحقيق التنمية المستدامة.

٣٦ - إن تنفيذ هاتين الاتفاقيتين يدلل على العلاقة المتأصلة بين التراث والتنمية، وعلى أن المشاركة النشطة للمجتمعات المحلية هي شرط مسبق أساسي لحمايته.

٣٧ - ويتواصل بذل الجهود الرامية إلى معالجة وضع التراث الثقافي المعرض للخطر بسبب الاتجار غير المشروع، بما في ذلك من خلال التدخل في حالات الطوارئ. فاتفاقية اليونسكو المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (١٩٧٠)، واتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة (١٩٩٥)، تمثلان آليتين رئيسيتين في مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. وبناء على هاتين القاعدتين، تم الاضطلاع بعلميات تدخل في حالات الطوارئ، على سبيل المثال في الجمهورية العربية السورية ومالي ومصر، حين تعرض التراث الثقافي لخطر التصدير غير المشروع أو التجارة غير المشروعة. كما أن اليونسكو وجهت إنذارات دولية بشأن الاتجار وواصلت بناء القدرات الإقليمية والوطنية. ونشط مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في التوعية بالاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وتعزيز المبادرات في مجالي منع الجريمة والعدالة الجنائية. وعقد المكتب المعني

بالمخدرات والجريمة اجتماع خبراء حكومي دولي مفتوح باب العضوية بشأن الحماية من الاتجار بالممتلكات الثقافية، الذي وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية لمبادرات منع الجريمة والعدالة الجنائية. وفي عام ٢٠١٤، أطلقت منظمة السياحة العالمية واليونسكو والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة معا حملة عالمية لتوعية السياح بجريمة الاتجار بالأعمال الفنية الثقافية.

طاء – وضع آليات ابتكارية لتمويل الثقافة

٣٨ – يجري وضع آليات ابتكارية لتمويل قطاع الثقافة والاستثمار فيه من أجل تعزيز حيوية هذا القطاع وتسخير كامل إمكاناته للمساهمة في التنمية المستدامة. ووفقا للعديد من الدول الأعضاء، لم يتم تخصيص الأموال الكافية للثقافة لفترة طويلة من الزمن، وثمة حاجة إلى اتباع نُهُج جديدة. ومن أجل ذلك، تم تعزيز التركيز بشكل أكبر على الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك في بنن وفرنسا والكويت.

٣٩ – فبموجب القانون الفرنسي، يتعين استثمار واحد في المائة من تكاليف الأشغال العامة في الفنون العامة كوسيلة لتعزيز قبول الجمهور للمباني الجديدة. ووضعت فرنسا أيضا آليات مبتكرة للتمويل من أجل دعم الاستدامة البيئية ومكافحة تغير المناخ، بما في ذلك ضرائب التضامن المفروضة على تذاكر السفر بالطائرة والمعاملات المالية. ويمكن لمثل هذه الآليات أن تكون بمثابة نماذج عملية لتمويل حفظ الثقافة وتعزيزها، ولا سيما حفظ التراث الطبيعي والمعارف التقليدية والتنوع البيولوجي. وقد وضعت البرتغال استراتيجية بشأن الثقافة والتنمية الاقتصادية، بما في ذلك إجراء دراسات تتناول إنشاء الأدوات المالية، ودور الثقافة في وصول الاقتصاد البرتغالي إلى الأسواق العالمية. وتضطلع سلوفاكيا بتنفيذ نُهُج مبتكرة للتمويل من خلال صندوق سمعي بصري، وهو مؤسسة عامة مستقلة متخصصة.

ياء – تعبئة الثقافة كوسيلة لتحقيق التسامح والتفاهم والسلام والمصالحة

٤٠ – ما زالت المواقع التراثية تتعرض لأضرار بالغة، وقد استخدم الكثير منها أو لا يزال يستخدم لأغراض عسكرية، ويؤثر تدميرها على الناس على المدى الطويل، مما يقوض الإحساس بالهوية الجماعية والتماسك الاجتماعي ويضعف الجهود المبذولة من أجل المصالحة والسلام. والذكرى السنوية الستون لاتفاقية لاهاي لحماية الملكية الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح وبروتوكولها الأول (١٩٥٤) قد وجهت الانتباه إلى الهجمات التي يتعرض لها التراث الثقافي، وهذا ما حدث في الآونة الأخيرة في الجمهورية العربية السورية وليبيا ومالي. وتقدم اليونسكو المساعدة للحكومات من أجل الحفاظ على تراثها الهام، على سبيل المثال في مالي حيث ألحقت أضرار متعمدة بالتراث وأشكال التعبير الثقافي في الشمال، وحيث دمرت

الأضرحة والقبور، وأحرق أكثر من ٢٠٠ ٤ من المخطوطات. وتشير التقديرات إلى أن ٩٠ في المائة من أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ من المخطوطات في منطقة تمبكتو قد أنقذت من خلال نقلها بصورة عاجلة، وإن كانت لا تزال توجد شواغل بالغة في المنطقة بشأن الاتجار غير المشروع بها. وتسليما من مجلس الأمن بالدور الرئيسي الذي تؤديه الثقافة في التصدي للأسباب الجذرية للصراعات، قام في نيسان/أبريل ٢٠١٣ باعتماد قراره ٢١٠٠ (٢٠١٣)، وأضاف ''دعم المحافظة على التراث الثقافي'' إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

٤١ - ولا يزال يجري تعبئة الثقافة كوسيلة لتعزيز ثقافة التسامح والتفاهم المتبادل والسلام والمصالحة وإعادة البناء. وبمناسبة الاحتفال بذكرى مرور مائة عام على الحرب العالمية الأولى، ما فتئت فرنسا تعمل على تعزيز التراث والمحفوظات كوسيلة ديناميكية لنقل المعارف إلى الأجيال الجديدة، ولتعزيز ثقافة السلام. وتشمل المبادرات التي دعمتها الدانمرك في المناطق المتضررة من التراعات مشاريع لتمكين الشباب من توجيه طاقاتهم نحو الأنشطة الفنية والإبداعية، وتقديم الدعم للأنشطة الفنية والثقافية لصالح السكان الذين تعرضوا للصدمات والذين يحاولون إعادة بناء حياتهم، وإنشاء أماكن تجمع من أجل التبادل الثقافي والحوار كبديل عن الساحة السياسية. وفي كينيا، تجري تعبئة المؤسسات التقليدية، مثل مجلس الحكماء المحلي، لبذل الجهود من أجل تحقيق المصالحة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، واصل المعهد الوطني للفنون الترويج لثقافة السلام من خلال تنظيم العديد من المناسبات الثقافية، ويجري الشيء نفسه في توغو. وقد ساعد التزام الحكومة الكندية المتواصل بالفنون والثقافة على تعزيز المجتمعات المحلية عن طريق التقريب بين الناس من خلال الأنشطة الفنية والثقافية. وفي مواجهة الكوارث الطبيعية، يمكن للثقافة أن تؤدي دورا هاما في مساعدة المجتمعات المحلية على تحمل آثار هذه الأحداث. وفي أعقاب الكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخرا، مثل إعصار هايان الذي ضرب الفلبين في عام ٢٠١٣، أو في أعقاب الزلزال الذي ضرب هايتي في عام ٢٠١٠، لجأ السكان المتضررون إلى المسرح والرقص والموسيقى كوسائل للتعبير أو كطرق تساعدهم على التغلب على الصدمات النفسية الناجمة عن تلك الأحداث.

٤٢ - وتؤدي الثقافة، بوصفا حلقة وصل، دورا هاما في المجال الدبلوماسي وفي تعزيز العلاقات الدولية، وقد أفادت الدول الأعضاء في مساهماتها عن دور الثقافة الذي يتزايد قوة في التعريف ببلدانها في الخارج: فموريشيوس تنظم برامج للتبادل الثقافي تتيح تبادل الفنانين والعاملين المحترفين في المجال الثقافي من أجل المساعدة على تعزيز التفاهم المتبادل والتنوع الثقافي وحقوق الإنسان؛ وتلجأ الكويت إلى تراثها الثقافي في تعزيز هوية البلد من خلال بعثاتها

الدبلوماسية؛ وتتعاون جورجيا مع المؤسسات الأجنبية للترويج لثقافتها الوطنية، وتنظم مناسبات في الخارج للتعريف بثقافتها؛ وقد وضعت اليابان سياسة ''اليابان المنعشة''كاستراتيجية وطنية لنقل الثقافة اليابانية إلى الخارج بهدف اجتذاب عدد أكبر من الزوار الأجانب.

رابعا – الخيارات المطروحة من أجل نهج موحد تتبعه الأمم المتحدة بشأن الثقافة والتنمية المستدامة

٤٣ – طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٣/٦٨ إلى الأمين العام أن يقدم إليها خيارات لنهج موحد تتبعه الأمم المتحدة فيما يتصل بإسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة. وتؤكد الإسهامات الواردة الصلة القائمة بين الثقافة والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وتوفر تفاصيل عن كيفية إدماج الثقافة في أنشطة التنمية المستدامة. ومن الجدير بالملاحظة، كما أشارت إكوادور وفرنسا، أن الثقافة عنصر أساسي من عناصر المجتمع، وهي بمثابة جسر حيوي يكفل الترابط والتوازن بين أعمدة التنمية المستدامة الثلاث. وأكدت فنلندا أيضا على الدور الرئيسي للثقافة في النهوض بفعالية السياسات الإنمائية من خلال تعزيز تولي الجهات المعنية لزمام الأمور، والمساهمة في تحقيق نتائج مستدامة.

٤٤ – وعلى النحو المبين في المناقشة التي جرت في إطار الجمعية العامة، في نيويورك في ٥ أيار/مايو ٢٠١٤، بين الاتحاد الأوروبي، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، ومجموعة الأصدقاء المعنية بالثقافة والتنمية، وهي ائتلاف يضم نحو ٣٠ بلدا من جميع المناطق برئاسة بيرو، فإن الثقافة وتنوع أشكال التعبير الثقافي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار بالكامل في الأهداف والغايات الإنمائية في المستقبل نظرا لكون الثقافة تشكل عاملا بالغ الأهمية في نجاح واستدامة المبادرات الإنمائية الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية التي تواجه التنمية، وذلك من خلال دورها في تحقيق النمو الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والتعليم الجيد، والاستدامة البيئية، والمدن المستدامة، والمجتمعات الشاملة للجميع والقادرة على التكيف. واستراتيجية أوهريد الإقليمية للثقافة والتعاون في جنوب شرق أوروبا، التي اعتمدت في حزيران/يونيه ٢٠١٤ من قبل وزراء الثقافة لبلدان جنوب شرق أوروبا، تؤكد هذه الآراء.

٤٥ – وأوصى الإعلان الذي اعتمد في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين بمناسبة إحياء الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المجموعة، والذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤ في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بأن يؤخذ دور الثقافة بالكامل في

الاعتبار من أجل تحقيق التنمية المستدامة وذلك لكون ''التنميةَ عمليةٌ اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة''.

ألف – الثقافة والتنمية الاقتصادية الشاملة للجميع

٤٦ – ينبغي أن تشكل الصناعات الثقافية والإبداعية جزءا من استراتيجيات النمو الاقتصادي. ونظرا لأهميتها الاقتصادية الاستراتيجية، ولكونها تتطلب استثمارا ماليا منخفضا نسبيا وتفتح باب الفرص أمام الفئات الأكثر ضعفا، فإن دولا أعضاء مثل بروني دار السلام، وبوركينا فاسو، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والصين، وكندا أقرت بأهمية أن يشكل قطاعا الثقافة والإبداع جزءا أساسيا من استراتيجيات النمو الاقتصادي لديها.

٤٧ – وترى فرنسا أن الثقافة والإبداع يشجعان على الابتكار الاقتصادي، في حين شددت إكوادور وكازاخستان على أن التصنيع السريع قد يعرض في الوقت نفسه المهارات التقليدية والتراث للخطر، وذكرت إكوادور وسلوفاكيا ومنغوليا أن العلامات التجارية القوية والقدرة على الإبداع تعتبر أساسية لجعل الاقتصاد قادرا على المنافسة والتكيف. وترى غانا والكونغو أن الثقافة مصدر للإبداع والابتكار، وأن الفنون والتوعية الثقافية تسهمان إسهاما كبيرا في زيادة المهارات اللازمة للتفكير الخلاق. وتوفر الثقافة طرقا جديدة لفهم التحديات التي تواجه المجتمع والاتجاهات الإنمائية فيه. وتعتبر الثقافة حقل اختبار للفرص الجديدة ومجالا للبحث عن حلول جديدة، وهو أمر يتسم بأهمية خاصة في الأوقات الاقتصادية الصعبة والبيئات التكنولوجية سريعة التغير.

٤٨ – وأكدت النرويج أنه ينبغي مواصلة تعزيز إمكانية وصول السلع والخدمات الثقافية إلى الأسواق المحلية والدولية. فمن شأن ذلك أن يزيد من إسهام قطاع الثقافة في الاقتصاد إلى جانب تعزيز دوره في الحد من أوجه عدم المساواة. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت خبرات طائفة واسعة من الدول الأعضاء أن تقديم المنح والدعم إلى الفنانين والمبدعين يسهم في تعزيز سوق السلع والخدمات الثقافية، وإيجاد توازن في إمكانية الوصول إليها محليا.

٤٩ – وينبغي السعي إلى إدارة السياحة الثقافية على نحو مستدام لتمكينها من الإسهام في النمو الشامل. وقد وافقت دول أعضاء، مثل إكوادور وفرنسا، على أن السياحة الثقافية تساعد في الحد من الفقر، وإيجاد فرص العمل، وتوليد الدخل للمجتمعات المحلية، ولا سيما الشباب والنساء. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تدفع بعجلة الاقتصاد من خلال زيادة القدرة التنافسية لأماكن سياحية مقصودة، وزيادة التعريف بها على الصعيد الدولي، وربطها بالأنشطة

المحلية، بما فيها الحرف اليدوية. فالتوسع السريع والمتواصل للسياحة الثقافية يعزز الحاجة الماسة إلى إدارتها بطريقة مستدامة وإلى وجود تعاون نشط بين قطاعي الثقافة والسياحة.

٥٠ - ولا بد من الاستثمار في الثقافة والقدرة على الإبداع حتى يحققا إمكانياتهما القصوى. وتشكل الثقافة إحدى الدعائم الأساسية لأداء المجتمع لوظائفه بشكل صحيح. وغالبا ما ينظر إلى الثقافة في أوقات الأزمات على أنها غير أساسية. ولكن الثقافة ليست مجرد جهة مستهلكة للأموال، بل هي أيضا جهة تولد القيم الاقتصادية، ويعود الاستثمار فيها بأرباح كبيرة. ولهذا السبب، ترى دول أعضاء مثل كندا أن من الأساسي الربط بين البيئة الاقتصادية والبيئة الثقافية حتى يتسنى لقوة الاقتصاد أن تغذي القطاع الثقافي وحتى تمكن الاستفادة من إمكانياته الاقتصادية بالكامل. وتدعو باكستان إلى تعاون دولي أكبر في مجال الثقافة، وتطرح سلوفاكيا وفرنسا، في جملة دول أخرى، موضوع الحاجة إلى وجود تآزر فعال بين استثمارات القطاعين العام والخاص من أجل التمويل المستدام للثقافة، بما في ذلك المؤسسات الثقافية، والتراث الثقافي، والصناعات الثقافية والإبداعية.

٥١ - وينبغي تحديد تأثير الثقافة من الناحية الكمية بشكل أفضل من أجل تعزيز أهميتها في السياسات الإنمائية. وشددت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودول أعضاء، منها باكستان والبرتغال وبنن وتوغو وجورجيا وكينيا، على أهمية جمع البيانات الكمية عن الثقافة من أجل توجيه السياسات الإنمائية. وقد أُوصي بشدة بإجراء عملية مسح مستمرة من أجل الحصول على المعلومات اللازمة عن الاقتصاد الثقافي والإبداعي وقطاعاته المحددة.

باء - الثقافة والتنمية الاجتماعية الشاملة للجميع

٥٢ - ينبغي ضمان استدامة المدن في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية. ونظرا لكون التقديرات تشير إلى أن ٧٠ في المائة من سكان العالم سيعيشون في المدن بحلول عام ٢٠٣٠، فإن استدامة المدن أصبحت تشكل تحديا رئيسيا في مجال التنمية. وتشجع فرنسا، في إطار استراتيجيتها الوطنية الخاصة بالتحول الإيكولوجي، اتباع نهج مشترك بين الوزارات من أجل تعزيز دور الثقافة في استدامة المدن من خلال النهوض بنوعية أعمال الهندسة المعمارية، وزيادة إعادة استخدام المباني التاريخية، والاستثمار في الأعمال الفنية في الأماكن العامة، وتدريب العاملين المحترفين في المجال الثقافي على طريقة الاستفادة من الأماكن العامة. ومن شأن هذا النوع من التجديد الذي يستند إلى الثقافة أن يساعد في الحفاظ على النسيج الاجتماعي، والنهوض بالعائدات الاقتصادية، وزيادة القدرة التنافسية، وتشجيع وجود التنوع في الممارسات الثقافية وأشكال التعبير الثقافي غير المادية.

٥٣ - وقد سلطت النرويج الضوء على أنه ينبغي للتراث الثقافي والصناعات الثقافية والإبداعية أن تشكل رصيدا استراتيجيا في التنمية المحلية، وأنه يمكن لتعزيز تجديد المناطق التاريخية من المدن والحفاظ على أصول التراث الثقافي والتكيف في إعادة استخدامها أن يحسن من توفر ظروف العيش اللائقة في المناطق الحضرية. وسلطت كازاخستان الضوء على أهمية القيم الثقافية في توفير بيئة معيشية مستدامة. ويمكن للصناعات الثقافية والإبداعية أيضا أن تسهم في التحول المستدام للمناطق الحضرية الذي يتيح للمجتمعات المحلية المشاركة في عملية تخطيط المناطق الحضرية. ووفقا للاستراتيجية الدانمركية، فإن التوسع الحضري والجهود المبذولة للقضاء على الفقر أفضت إلى اتساع الطبقة الوسطى في المناطق الحضرية، وهي تشكل فئة جديدة من المستهلكين الثقافيين الذين يبحثون عن الأنشطة الثقافية وعن فرص العمل في الصناعات الإبداعية. وفي الوقت نفسه، فإن تزايد الطلب يتيح للثقافة الاضطلاع بدور أقوى في تعزيز التماسك الاجتماعي، وفي التغيير الذي تشهده صياغة الهوية الثقافية ضمن البيئات الحضرية المتعددة الثقافات. وفي تونس، تركز الأولويات الإنمائية على دعم الأماكن العامة الثقافية والمكتبات من أجل تعزيز إتاحة الثقافة للجميع، مما يفضي إلى النهوض بالتماسك الاجتماعي.

٥٤ - ومن شأن الاستراتيجيات والبرامج التعليمية المتلائمة مع السياقات الثقافية والتي تراعي التنوع الثقافي أن تكون في الغالب فعالة في توفير التعليم الجيد وجعل المجتمعات أكثر تماسكا. ويمكن للثقافة أن تضطلع بدور هام في بناء الثقة والحوار في المجتمعات المتعددة الثقافات. وكما جاء في الردود الواردة من إكوادور وجمهورية تترانيا المتحدة وسلوفاكيا وعمان والفلبين وهنغاريا، يجب أن يهدف التعليم إلى تنمية الإلمام بالثقافة، عن طريق جملة أمور منها زيادة فهم التاريخ المحلي وتزويد الشباب بالمهارات اللازمة للعيش في مجتمع متعدد الثقافات. ويمكن القيام بذلك من خلال برامج ''التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة''، كما هو الحال في ألمانيا وفرنسا واليابان. والاستراتيجيات التي تدعو إليها توغو والدانمرك تشدد على ضرورة التعليم وبناء القدرات في قطاع الثقافة، وأضافت هنغاريا إلى ذلك المؤسسات الثقافية وتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز الدور الذي تؤديه الثقافة في التعلم غير النظامي وغير الرسمي. وتم الاعتراف على نطاق واسع بأن الطريقة التي يتعلم بها المرء ويحصل فيها على المعلومات ويقوم بنقلها ترتبط ارتباطا وثيقا بخلفيته الجغرافية والتاريخية واللغوية.

٥٥ - وحتى تسهم الثقافة إسهاما كاملا في بناء مجتمعات منصفة، يجب كفالة إمكانية وصول النساء والرجال على قدم المساواة إلى الثقافة والمشاركة فيها. ويمكن للثقافة أن تقوم بدور هام في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وكما أبرزت توغو وفرنسا، ينبغي

وضع سياسات تستهدف ضمان المساواة بين المرأة والرجل في الوصول إلى الثقافة والمشاركة في الحياة الثقافية والإسهام فيها. فعلى سبيل المثال، يمكن تحقيق ذلك من خلال كفالة أن تعمل الاستراتيجيات الإنمائية على زيادة إدماج الأبعاد الثقافية بهدف معالجة وتغيير المعايير والعلاقات بين الجنسين التي تبطئ إحراز التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين.

٥٦ - ويمكن للممارسين في مجال الثقافة والمؤسسات الثقافية الاضطلاع بدور هام في تعزيز حرية التعبير والحكم الرشيد. وكما أبرزت فرنسا، فإن الثقافة تشكل عاملا هاما في إرساء سيادة القانون. وترى الدانمرك أن الثقافة والفنون يمكن أن تشكل قوة دافعة للحوار، ويمكن أن توفر حيزا للمناقشة الحرة والتعبير عن القضايا الصعبة، وأنه يمكن للناس، من خلال الفنون، تناول المواضيع المحرمة والإعراب عن شعورهم تجاهها. وشددت السويد وسويسرا والنرويج على أن أشكال التعبير الفنية والأنشطة الثقافية تسهم إسهاما فعالا في التطبيق العملي للحق في حرية التعبير وفي التجمع السلمي حيثما يكونان مهددين. والفنانون من أكثر أفراد المجتمع حيوية والتزاما ومجاهرة بآرائهم، وكثيرا ما يتعرض دورهم كنقاد لضغوط شديدة لأن إلهامهم مستمد من القضايا الاجتماعية، ولكونهم يوجهون الانتباه إلى التحديات وأوجه القصور. ولدى الفنانين طريقة فريدة في تغيير المفاهيم بما يستخدمونه من استعارات ورموز. وينبغي مساندتهم في ما يؤدونه من دور محفِّز للتغيير الاجتماعي، وفي إسهامهم في مكافحة الاستبعاد وعدم المساواة، وفي تصورهم لطرق جديدة لتناول المستقبل وإعادة الأمل فيه. وتركز هنغاريا بشكل خاص على دور المسرح الذي يفسح المجال أمام مواجهة القضايا الاجتماعية الهامة بصورة مباشرة. وأشار عدد من الدول الأعضاء إلى أهمية المؤسسات الثقافية باعتبارها منابر للفنانين ينبغي استخدامها كحيز مدني للحوار والإدماج الاجتماعي، مما يساعد في الحد من العنف وزيادة التلاحم.

٥٧ - إن كفالة الحقوق الثقافية أمر بالغ الأهمية في إقامة مجتمعات شاملة للجميع ومنصفة، ونهج فعال للتنمية يتمحور حول البشر، وهو ما توليه إكوادور وسويسرا الأولوية، ويحظى بالأولوية نفسها في الحملة العالمية بشأن إدراج الثقافة في أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ (#culture2015goal). وتركز الجمهورية التشيكية على أهمية الثقافة في تحقيق التكامل الاجتماعي، وكذلك في النماء الشخصي للمواطنين المهمشين اجتماعيا. وقد اعتُرف بالحقوق الثقافية، ولا سيما الحق في المشاركة بحرية في الحياة الثقافية، بوصفها من حقوق الإنسان الأساسية التي لا غنى عنها لصون كرامة الإنسان وحريته. وقد سلطت النرويج وهنغاريا الضوء على أهمية المساواة في الوصول إلى الثقافة والمشاركة في الحياة الثقافية من خلال القضاء على أوجه عدم المساواة الناشئة عن عوائق جغرافية وأوجه قصور اجتماعية-ثقافية.

٥٨ - إن وجود قطاع ثقافي قوي وحر هو بمثابة قوة للتغيير الاجتماعي، وهو يؤدي دورا رئيسيا في بناء الدولة والتنمية الديمقراطية. وأبرزت السويد والنرويج أن انتهاكات الحقوق السياسية كثيرا ما ترتبط بانتهاكات الحقوق الثقافية، مثل حق المرء في استعمال لغته، فضلا عن حق المرء في التعبير عن هويته الثقافية، والحق في الهوية الثقافية التي ينتمي إليها. إن الحق في ممارسة الثقافة بحرية ودون الخوف من التعرض للتمييز أو الاضطهاد أمر لا غنى عنه في بناء مجتمع ديمقراطي. وقد اعتبرت بنن وسلوفاكيا وفرنسا وكينيا وعدد من الجهات المساهمة الأخرى أن التنوع اللغوي بشكل خاص يشكل عنصرا هاما في الحفاظ على الهوية.

٥٩ - ويشكل التراث الثقافي، باعتباره الذاكرة الجماعية للمجتمعات، عنصرا أساسيا في بناء مجتمعات شاملة للجميع، ولا بد من مواصلة تعزيزه. وتعتبر الصلة بين العالم المعاصر والماضي من العوامل الأساسية في التنمية الصحيحة للمجتمعات. وقد أبرزت سلوفاكيا الحاجة ليس فقط إلى الحفاظ على الماضي، بل أيضا إلى ضمان أن يكون الماضي ذا مغزى بالنسبة للحاضر: إن الحماية المنهجية للتراث الثقافي وكفالة سهولة الوصول إليه هما على نفس القدر من الأهمية كعرضه بطريقة ملائمة، بإظهار الروابط المناسبة بالبيئة المعاصرة.

٦٠ - ويمكن للبرامج المتصلة بالثقافة أن تساعد على تعزيز المصالحة وإعادة الإعمار، وتعزيز القدرة على التكيف، وبناء السلام من خلال تعزيز الحوار وتنوع أشكال التعبير، وهو ما طرحته الحملة العالمية بشأن إدراج الثقافة في أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ (#culture2015goal). ورغم الاعتراف بأن التنوع الثقافي قد يكون له دور في كثير من الأحيان في وجود النزاعات، فإن دولا أعضاء، مثل غانا وفرنسا، قد شددت على أهمية إدماج الثقافة في عملية حل النزاعات من أجل التوصل إلى حلول دائمة. فالتنوع الثقافي والتراث الثقافي هما من العناصر الأساسية في عمليات المصالحة وبناء السلام، وهما ييسران إعادة بناء الروابط الاجتماعية في حالات ما بعد انتهاء الأزمات وما بعد الكوارث. وقد أبرزت الدول الأعضاء أن الأنشطة الثقافية وأشكال التعبير الفني تجعل من الممكن البدء بتضميد الجراح التي خلفها الماضي واستعادة الإحساس بالحياة الطبيعية والهوية. وفي حالات النزاع، كثيرا ما تُستقى الأساليب الفعالة لتسوية النزاعات من القواعد والممارسات الثقافية. ويتم اللجوء مرارا وتكرارا إلى الثقافة والفنون في عمليات الإغاثة عند التعرض للصدمات النفسية في فترة ما بعد انتهاء النزاعات وفي حالات الكوارث، على نحو ما شوهد في هايتي في عام ٢٠١٠ وفي الفلبين في عام ٢٠١٣.

٦١ - وينبغي تعزيز دور الثقافة كأداة هامة من أدوات الدبلوماسية بسبب دورها في مد الجسور والتقريب بين المجتمعات. وأشارت دول أعضاء عديدة، مثل توغو وسلوفاكيا وعمان

والكويت وموريشيوس والنرويج ونيجيريا، إلى استخدامها الثقافة كوسيلة للمساعدة في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في الخارج. وفي عالم تسوده العولمة، تسهم عمليات التبادل بين الثقافات في تحسين التفاهم بين المجتمعات والأمم، وتساعد في تبديد الخوف من المجهول، وتعزيز الاحترام والتسامح. إن تعزيز التعددية الثقافية من خلال عمليات التبادل الثقافي مع البلدان الأخرى يعزز التفاهم المتبادل بين البلدان ويشجع على احترام التنوع الثقافي وحقوق الإنسان العالمية.

جيم – الثقافة والاستدامة البيئية

٦٢ – ينبغي حماية التنوع الثقافي كشرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة. ووفقا لما ذكرته إكوادور، فإن التنوع الثقافي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنوع البيولوجي والإيقاع الدوري للطبيعة، من المواد الغذائية إلى الأدوية، ومن نظم الإدارة إلى المهرجانات، مما يربط بشكل مباشر مفهوم أفراد المجتمعات عن التنمية ببيئتهم الطبيعية. وأكدت دول أعضاء، مثل الجمهورية التشيكية وموريشيوس والنرويج، أن حماية التنوع الثقافي، بما في ذلك التنوع البيولوجي، أصبحت تشكل شاغلا رئيسيا في ظل تسارع العولمة. والدول مسؤولة ليس فقط عن حماية الحقوق الثقافية، بل إنها تضطلع أيضا بدور أساسي في حفظ التنوع الثقافي، وهذا يشمل توفير الظروف المواتية لأشكال التعبير الثقافي والإبداع، وفي إتاحة الوصول إلى الحياة الثقافية والمشاركة فيها. وأشارت ألمانيا على وجه التحديد إلى إدراج حفظ التنوع الثقافي وتعزيز التنمية الثقافية في مبدأ الاستدامة من أجل تحقيق التنمية.

٦٣ – وكما ذكرت سويسرا، فإن نظم المعارف التقليدية توفر أفكارا وأدوات قيمة للتصدي للتحديات الإيكولوجية، وكفالة الحد من أخطار الكوارث. ولهذا السبب، ومن أجل حماية واستعادة النظم الإيكولوجية ووقف فقدان التنوع البيولوجي، أكدت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودول أعضاء، مثل إكوادور وغانا واليابان، أن المعارف التقليدية ينبغي أن تقدر حق قدرها، وينبغي النهوض بمشاركة مجتمعات الشعوب الأصلية في عملية صنع القرار. وشددت بنن على أهمية الحوار بين الأجيال في نقل المعارف والمهارات التقليدية، وعلى أنه ينبغي الاعتراف اعترافا تاما بأهمية الممارسات التقليدية والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي من أجل تحقيق الاستدامة البيئية. والثقافات تزدهر داخليا ويمكن التعرف عليها من خلال موائلها الإيكولوجية والجغرافية: سمات البيئة الطبيعية تظهر في المعتقدات والحكايات الشعبية والطقوس في جميع أرجاء العالم. ومن الضروري الاعتراف بمسؤوليتنا عن حماية ونقل المعارف إلى الأجيال القادمة.

٦٤ - وينبغي أن تضطلع الشعوب الأصلية بدور أساسي في الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وعلى غرار ما قامت به حكومة مقاطعة كيبيك، بكندا، ينبغي دعم اعتماد تدابير لحفظ واستعادة المعارف التقليدية وحكمة الشعوب الأصلية، إلى جانب دعم حماية حقوقهم الفردية والجماعية في هذه المعارف. وكما أبرزت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن من الأهمية بمكان الاعتراف بنظم الشعوب الأصلية والنظم التقليدية في حيازة الأراضي وحق مجتمعات الشعوب الأصلية في الحصول على المياه لأغراض الري. ومن شأن دعم قدرات مجتمعات الشعوب الأصلية في إدارة بيئتها استنادا إلى ثقافتها، بما في ذلك معارفها التقليدية، أن يسهم في الاستدامة البيئية وزيادة القدرة على التكيف.

خامسا - الاستنتاجات

٦٥ - جرى تنفيذ القرار ٦٨/٢٢٣ على الصعيد القطري من جانب العديد من الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وقد اتخذت خطوات هامة للاستفادة من الثقافة بوصفها عاملا تمكينيا وقوة دافعة للتنمية المستدامة ضمن إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للجميع والاستدامة البيئية.

٦٦ - فالثقافة هي أداة تمكينية لأن البرامج والاستراتيجيات التي تستند إلى التراث الثقافي والصناعات الثقافية والإبداعية تدعم المفهوم القائل بأنه "لا يوجد حل واحد يصلح لجميع الحالات" من خلال إدماج السياق المحلي، الذي يؤدي بدوره إلى تعزيز كبير لفعالية المعونة. والثقافة تنعكس بصورة جوهرية في أساليب الحياة المختلفة للناس - الاختلاف في القيم والقواعد والمعارف والمهارات والمعتقدات الفردية والجماعية التي يُسترشد بها في العمل الفردي والجماعي. ونظرا لكون التنمية المستدامة تستدعي بشكل واضح زيادة تولي أصحاب المصلحة زمام الأمور واتباع نهج يركز بشكل أكبر على الإنسان، فإنه يتعين أن توضع الثقافة في صلب الاستراتيجيات الإنمائية.

٦٧ - والثقافة هي قوة دافعة لأن الثقافة تشكل أيضا قطاعا بحد ذاتها. ومن خلال التراث الملموس وغير الملموس، والصناعات الثقافية والإبداعية، ومختلف أشكال التعبير الفني، تسهم الثقافة إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للجميع والحماية البيئية.

٦٨ - وفيما يتصل بالخيارات المحتملة لنهج موحد تتبعه الأمم المتحدة بشأن الثقافة والتنمية المستدامة، فإنه ينبغي تسليط الضوء على ما يلي:

(أ) الثقافة هي من الأصول التي أثبتت جدواها في تحديد النُهُج الإنمائية التي ينبغي اتباعها على الصعيد المحلي، وفي تلبية احتياجات الناس. فإدماج الثقافة في

الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية على جميع المستويات يفضي إلى زيادة تولي أصحاب المصلحة زمام الأمور، وإلى جعل التنمية تحقق نتائج أكثر فعالية وأكثر استدامة؛

(ب) الصناعات الثقافية والإبداعية، والسياحة الثقافية المستدامة، والحفاظ على التراث الثقافي تشكل قوى دفع بالغة القوة للحد من الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وإيجاد فرص العمل؛

(ج) ينبغي أن تهدف الاستراتيجيات التعليمية إلى تنمية الإلمام بالثقافة، بما في ذلك فهم التراث الثقافي، وإلى تزويد الشباب بالمهارات اللازمة للعيش في مجتمعات متعددة الثقافات؛

(د) إن الحياة الثقافية النابضة، وجودة البيئات الحضرية التاريخية، والحفاظ على التراث غير المادي هي أمور أساسية من أجل التنمية المستدامة للمدن. ومن شأن إعادة تجديد المناطق الحضرية والأماكن العامة بالاستناد إلى الثقافة أن يساعد على الحفاظ على النسيج الاجتماعي، واجتذاب الاستثمار، والنهوض بالعوائد الاقتصادية؛

(هـ) الحفاظ على المعارف والمهارات التقليدية يشكل أمرا أساسيا في تحقيق الاستدامة البيئية؛

(و) نظرا لكون الحقوق الثقافية تشكل جزءا من حقوق الإنسان الأساسية، فهي حقوق لا غنى عنها لصون كرامة الإنسان وحريته؛

(ز) من شأن توفير إمكانية الوصول إلى الحياة الثقافية والمشاركة فيها لجميع الأفراد والمجتمعات المحلية أن ينهض إلى حد كبير بالتماسك الاجتماعي وأن يساعد في بناء مجتمعات مسالمة.

٦٩ - ومن منظور استشرافي، تؤكد المساهمات المقدمة في هذا التقرير أنه ينبغي للمجتمع الدولي، بالاستناد إلى الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية، أن يبحث عن استراتيجيات إنمائية تعزز التغيير الفعال والجوهري وتعتمد على الثقافة. وفي هذا السياق، واستنادا إلى الصياغة المستخدمة في قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٦٨ بأن "الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وجميع الجهات المعنية الأخرى [...] أن تراعي على النحو الواجب إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة لدى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، قد ترغب الدول الأعضاء بإدماج الثقافة إدماجا كاملا، من خلال التراث الثقافي والصناعات الثقافية والإبداعية، في إطار النظام المقبل للأهداف والغايات والمؤشرات.